الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بناءً على أمر الإسناد الصادر من **شركة بانف للاقمشة غير المنسوجة** لشركتنا والخاص بتكليف الشركة لقيام بأعمال تقييم سهم **شركة بانف للاقمشة غير المنسوجة** , وبناءً عليه قامت شركة إيليت بالحصول على القوائم المالية المعتمدة بمعرفة الشركة, وتلك القوائم تم أعدادها من قبل وتحت مسئولية إدارة شركة «**شركة بانف للاقمشة غير المنسوجة** ».

شركة إيليت للاستشارات المالية
عن الأوراق المالية
س ت: ٢٤٤٢٣٥ ب ض: ٠٥٨-٣٥٦-٥٦٠
رقم القيد فى سجل المستشارين الماليين ٧
ترخيص هيئة الرقابة المالية ٧٨٤

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ECH إخلاء المسؤلية

جرى إعداد تقرير المستشار المالي المستقل (يُشار إليه فيما بعد بـ "التقرير") لتقديمه إلى **شركة الدولية للصناعات الدوائية** بغرض تقييم شركة **شركة بانف للاقمشة غير المنسوجة .**

لم يتم تقديم تعهد أو ضمان، صريح أو ضمني، يتعلق بدقة البيانات والمعلومات الواردة في هذا التقرير أو أي بيانات أخرى أو اكتمال أي منها. يجب أن يُدرك قارئ هذا التقرير أنه لا يوجد ضمان بصحة هذه الإفتراضات، وبشكل خاص، يجوز أن يتأثر وضع الشركة وتوقعاتها المالية بشكل عكسي من خلال أي تطورات مستقبلية من شأنها أن تؤثر على أوضاع القطاع أو التضخم أو معدلات الفائدة أو النظام الضريبي أو حالة الشئون الاقتصادية أو السياسية الأخرى، أو من خلال أي تغيرات مستقبلية في استراتيجية الشركة وخطة عملها، ويحذر على المستفيدين أن يضعوا كامل ثقتهم في البيانات الواردة في هذا التقرير ذات الطبيعة الاستشرافية.

لا يُقصد بهذا التقرير بأن يكون شاملاً ولا أن يمثل وصفا كاملاً للشركة، حيث تعتمد التحليلات والبيانات والمعلومات الواردة بهذا التقرير على المعلومات والبيانات الموثقة والمقدمة شفهياً من جانب إدارة الشركة وعلى البيانات المتاحة علانية والتي لم يتم التحقق من صحتها بشكل مستقل.

يجب على قارئ هذا التقرير معرفة أن الكثير من المصطلحات مثل (توقعات، تقديرات، تنبؤات، يتوقع) لا تمثل أي ضمانات تجاه الأداء أو النتائج، بل تتضمن مخاطر وحالات من عدم التيقن والافتراضات المهمة. لا يمثل هذا التقييم عرضاً لبيع أي أوراق مالية مطروحة بموجب هذا التقرير لأي شخص في أي اختصاص قضائي أو التماساً لتقديم عرض لشرائها. تم إعداد هذا التقرير ليُقدم إلى **شركة ايكمي** مقدم الطلب، ليستخدم فقط من قبل الشركة. لا تتحمل شركة إيليت للاستشارات المالية عن الأوراق المالية أو أي من مسئوليها أو مديريها أو موظفيها أو مجلس إدارتها أية مسئولية عن دقة أو اكتمال أو صحة المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ECH إخلاء المسؤلية

لم يشتمل نطاق عملنا القيام بأي أعمال فحص أو مراجعة للقوائم المالية أو حسابات الشركة، كما لم يتضمن نطاق عملنا القيام بأي دراسات اقتصادية أو سوقية وقد اعتمدنا اعتماد كلي في إعداد هذا التقرير على القوائم المالية للشركة وخطط العمل الخاصة بها، علماً بأن جميع المعلومات المذكورة قد تم الحصول عليها من الشركة، وعلى مسؤليتها.

أن مختلف التقديرات للقيمة المعروضة في هذا التقرير تنطبق على هذا التقييم فقط ولا يجوز استخدامها خارج السياق المقدم في هذا التقرير، وهذا التقييم صالح فقط للغرض – أو الأغراض – المحددة. يعني هذا التقييم بالوقائع والظروف القائمة في تاريخ التقييم، والمستشار المالي ليس ملزم بتحديث هذا التقرير ليشمل الأحداث اللاحقة على تاريخ هذا التقييم.

يفترض المستشار المالي الإمتثال الكامل لجميع القوانين والقواعد المعمول بها من قبل الشركة ما لم يذكر خلاف ذلك في سياق التقرير. تم بذل عناية الرجل الحريص في إعداد هذا التقرير وفقا للبيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من الشركة والأطراف المشتركة في إعداد هذا التقرير ولا تنتمي إلى أي فئة من فئات أصحاب المصالح في الشركة موضوع التقييم، كما أنه ليس لأى فئة منها مصلحة شخصية في هذه المنشأة سواء في الفترة الحالية او المستقبلية لتحول دون إعداد تقرير غير متحيز ولا تتحمل شركة إيليت للاستشارات المالية عن الأوراق المالية أي مسئولية عن دقة وشمولية البيانات الواردة بهذا التقرير، ولم ينمو لعلم شركة إيليت للاستشارات المالية عن الأوراق المالية بأن البيانات الواردة من الشركة محل التقييم، مضللة ولا تمثل الحقيقة.

قد تم إعداد هذا التقييم وفقا للمعايير المصرية للتقييم المالي والقوانين الصادرة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ 24 يناير 2017، والقواعد القانونية السارية وأن المقابل المادي لعملية التقييم غير مرتبط بأي قيمة للتقييم.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نبذة عن الاقتصاد المصري

يتمثل الهدف الرئيسي للحكومة في إنشاء بيئة اقتصاد فعالة ومنتجة وأكثر ديناميكية في نهاية المطاف، وضمان أن يكون النمو المستقبلي مرتفعًا ومستدامًا وشاملًا، ويتم التخطيط للعديد من المشاريع الطموحة وتنفيذها لتوسيع حدود الإنتاج في مصر، وبالتالي تحويل المشهد الاقتصادي للبلاد بأكمله على المدى الطويل، وفي الوقت نفسه يتم صياغة وتنفيذ سياسات وإصلاحات مالية ونقدية وتنظيمية، لمعالجة الاختلالات المالية والاقتصادية الكلية وغيرها من الاختلالات على المدى القصير في مصر، بالإضافى إلى جهود الحكومة في تطوير البنية التحتية، خلق فرص عمل للعاطلين، وتحسين مستويات المعيشة، إزلة العوائق القانونية والتنظيمية للاستثمار، كما تم بالفعل تنفيذ العديد من عناصر أجندة الإصلاح، وتدرك الحكومة أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير في السنوات القادمة لإعادة الاقتصاد إلى حالته الصحية بالكامل.

كما تقوم الحكومة برصد وتقييم الأثر المحتمل للصدمات التي قد تنجم عن التطورات الإقليمية والعالمية، وسيساعد تركيزها على تحقيق ضبط أوضاع المالية العامة وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة في حماية مرونة مصر الاقتصادية وتعزيز قدرة السياسات على الاستجابة بمرونة للظروف المعاكسة عند ظهورها.

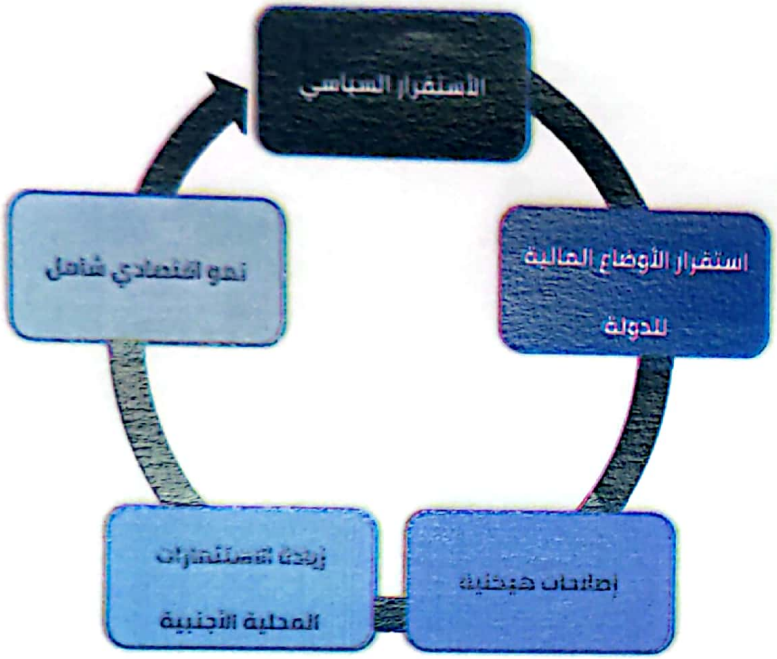

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نبذة عن الاقتصاد المصري

بدأت الاضطرابات الناجمة عن جائحة فيروس كرونا في مصر في مارس 2020 ومنذ ذلك الحين تباطئت وتيرة النمو الاقتصادي، حيث تميزت مرحلة ما قبل الوباء بنمو مرتفع نسبيًا وتحسن ملحوظ في المالية العامة ومستوى مريح من الاحتياطيات الأجنبية. ومع انتشار الوباء أزدادت التحديات طويلة الأمد، ولا سيما ارتفاع نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي (على الرغم من الانخفاض الكبير في السنوات الأخيرة) وتباطؤ الإيرادات الضريبية، وإختلال هيكل الميزانية مع تخصيص محدود للقطاعات الرئيسية مثل الصحة والتعليم، بجانب أرتفاع معدل البطالة في القطاع الرسمي والغير رسمي، وإنخفاض الصادرات غير النفطية وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر غير النفطي.

تباطأ النشاط الاقتصادي مع تدابير التباعد الاجتماعي والتعليق المؤقت للحركة الجوية، فقد إنخفض مؤشر مديري المشتريات إلى 38.3 نقطة خلال الربع الثاني من 2020، وهو أدنى مستوى له على الإطلاق، مما يشير إلى انكماش كبير في نشاط القطاع الخاص غير النفطي، بينما شهد إرتفاع ملحوظ ليسجل 49.9 في الربع الثالث من 2021، كما انخفض عدد العاملين بمقدار 2.1 مليون في 2021، كما إرتفاع معدل البطالة إلي 7.3% خلال الربع الرابع من 2021 مقابل 7.2% في في الربع الرابع من 2020، مع فقدان الوظائف خاصة بين العمال غير الرسميين في تجارة التجزئة والجملة والتصنيع والسياحة والنقل وأعمال البناء.

ويواصل الاقتصاد المصري إثبات قدرته على التماسك والتعامل الإيجابي مع الأزمات الطارئة والتعافي من آثارها، خاصة بعد جائحة كوفيد الذي أثر سلباً على اقتصادات جميع دول العالم.

كما يعُد برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته الدولة خلال السنوات الماضية هو السبب الرئيسي للأداء المتماسك للاقتصاد المصري وقدرته على مقاومة تداعيات فيروس كورونا ، حيث حقق الاقتصاد المصري أعلى معدل نمو في المنطقة، وهو ما انعكس في تقارير كبرى المؤسسات الاقتصادية الدولية التي أشادت بالاقتصاد المصري، مع توقعات بقدرته على تجاوز تلك الأزمة وتحقيق معدلات نمو مستقبلية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نبذة عن الاقتصاد المصري

من المتوقع ان ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر بمعدل 2.6% في السنة المالية 2020/2021 و3.6% في السنة المالية 2019/2020, وهو ما يمثل تباطؤًا كبيرًا مقارنة بنمو 5.6% المسجل في السنة المالية 2018/2019,ويعُد ذلك مدفوعًا بالتأثير السلبي لفيروس كورونا على النشاط الاقتصادي محليًا وخارجيًا, ولا تزال تلك المعدلات كبيرة إلى حدّ ما عند المقارنة بنظيرتها الإقليمية, حيث تجنبت مصر تطبيق الإغلاق كامل لمدة 24 ساعة, كما سيتم تقسيم التأثير السلبي للفيروس بين العامين ماليين 2019/20 و2020/21.

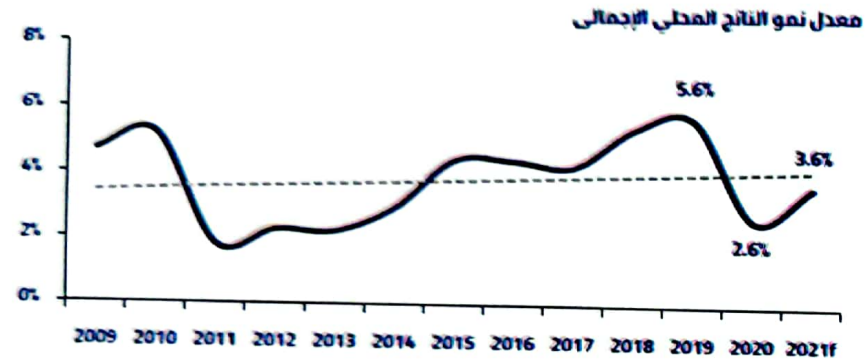

ومن جهته, توقع صندوق النقد الدولي إنه من الممكن أن يكون هناك انتعاش اقتصادي أقوى في عام 2021 مع عودة النشاط الاقتصادي المحلي إلى طبيعته وتعافي السياحة ببطء, حيث من المتوقع أن تعود السياحة إلى مستويات ما قبل فيروس كورونا خلال النصف الثاني من عام 2022.

كما وصل معدل التضخم إلى أعلى مستوياته في عام 2017, وبالنظر إلى مصر كدولة مستوردة, فقد كان هناك ارتفاع كبير في أسعار المستهلكين نتج عن إنخفاض قيمة الجنيه المصري في عام 2016 نتيجة لقرار البنك المركزي في تحرير سعر الصرف لكن يظل اتجاه التضخم في اتجاه هبوطي في 2018 و2019, حتي وصل إلى 4.2% في يوليو 2020, كما عاود في الارتفاع مره اخرى ليصل الى 5.4 % فى ديسمبر 2020, ويسجل 6.% في سبتمبر2021 .

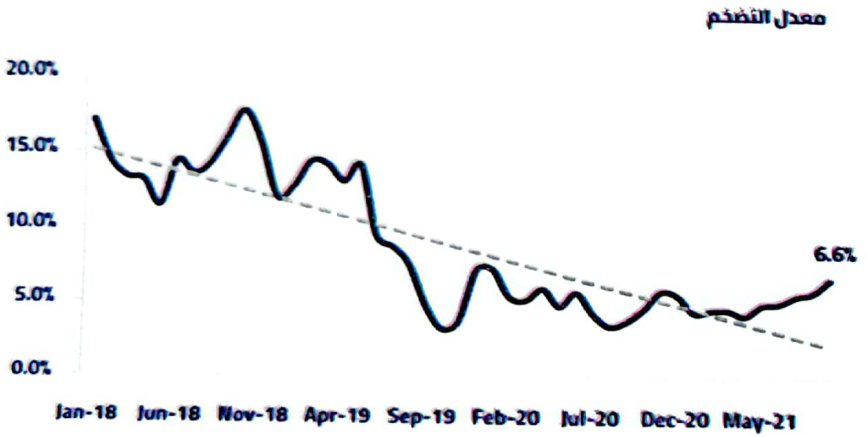

رافق هذا الانخفاض في التضخم خفض أسعار الفائدة في 16 مارس 2020 بنسبة 3% بما يعادل 300 نقطة أساس نتيجة أزمة فيروس كورونا. وأعقبه خفض آخر خلال اجتماع سبتمبر بمقدار 50 نقطة أساس, مما دفع تكاليف الإقتراض إلى أدنى مستوياتها منذ نوفمبر 2015. كما تم تخفيض اسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة اساس في إجتماع نوفبر 2020 . ليصبح التخفيض بواقع 400 نقطه اساس منذ بداية عام 2020 و حتي 2021

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نبذة عن الاقتصاد المصري

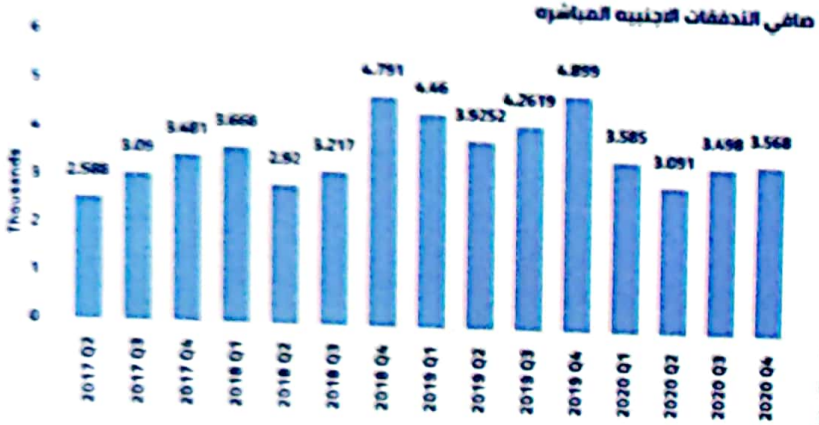

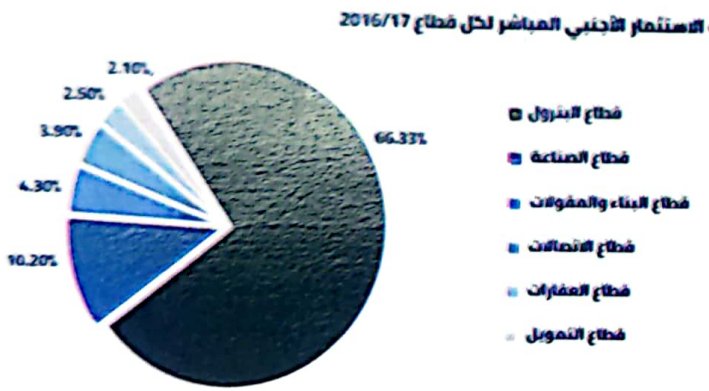

تراجع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدل 9.5%ليسجل 7.5 مليار دولار في عام 2020 مقابل 8.2 مليار دولار في عام 2019 ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي من المتوقع أيضا انخفاض صافي الاستثمار الأجنبي المباشر مع نهاية العام المالي 2020/2021 ليسجل 7.1 مليار دولار إلا انه مع بداية من عام 2021/2022 سيتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر اتجاها تصاعد حتي يصل لنحو 17مليار دولار في عام 2024/2025, لتصبح مصر من بين أكبر 5 متلقين لتدفقات الاستثمار الأجنبي في القارة.

أشار تقرير الأمم المتحدة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الحكومة المصرية حسنت استقرار الاقتصاد الكلي وعززت ثقة المستثمرين في البلاد , وأنه على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال مدفوعًا بصناعة النفط والغاز, إلا أن هناك جزءًا من الاستثمارات في الاقتصاد غير النفطي, خاصة في مجال الاتصالات والسلع الاستهلاكية والعقارات.

وبفارق كبير , احتلت جمهورية الكونغوالمرتبة الثانية بين أكبر الدول الأفريقية التي استقبلت الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2020, بقيمة 4 مليار دولار أمريكي, بإنخفاض قدره13% عن العام السابق, وجاءت جنوب افريقيا في المرتبة الثالثة, ونيجيريا في المرتبة الرابعة باستثمارات قدرها 5.5 مليار دولار بإنخفاض 40%, وإثيوبيا في المرتبة الخامسة.

تستحوذ المملكة المتحدة على 41.2% من الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر, ثم بلجيكا في المرتبة الثانية بنسبة 14.9% من إجمالي التدفقات, وتأتي الولايات المتحدة في المركز الثالث بنسبة 13.7%, ثم الإمارات العربية المتحدة بنسبة 6.3% , وفرنسا بنسبة 4%, والسعودية بنسبة 2.6%. وعلى صعيد القطاعات استحوذ قطاع البترول على 66.3% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر, وحصل قطاع التصنيع على 10.2%, وقطاع المقاولات 4%, ثم قطاع الاتصالات على 3.9%, وقطاع العقارات 2.5%, وأخيراً القطاع المالي بنسبة 2.1%.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نبذة عن الاقتصاد المصري(الميزان التجاري)

إنخفضت حصة مصر من الصادرات إلى الأسوق العالمية في عام 2020 بنسبة 9.3%, حيث انخفضت صادرات مصر البترولية بنسبة 28.9 % لتسجل 3.6 مليار دولار, في مقابل تقلصت صادرات مصر من السلع غير البترولية بنسبة 4.1.% لتصل إلى 9.3 مليار دولار, ووجهت مصر 28.5% من صادراتها إلى أوروبا, بينما بلغت صادراتها إلى الدول العربية 27.4%, وصدرت 12.5% إلى آسيا, وبلغت نسبة صادراتها إلى الولايات المتحدة 8.5%..

على صعيد الواردات, انخفضت واردات مصر بنسبة 2.5% لتصل إلى 32.1 مليار دولار في عام 2020, وذلك نتيجة لانخفاض وردات مصر من السلع البترولية بنسبة 37% لتسجل 3.6 مليار دولار في مقابل زادت الواردات من السلع الغير البترولية بنسبة 4.8% لتسجل 28.5 مليار دولار وتعتمد مصر في وارداتها,وعلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 28.8%, بينما بلغت وارداتها من الدول الآسيوية 25.1%, ومن الدول العربية 17.9% , كذلك استوردت 5.7% من إجمالي وارداتها من روسيا.

وساهمت هذه المؤشرات في خفض عجز الميزان التجاري لمصر بمقدار 2.69 مليار دولار, متراجعًا بنسبة 25.5%% في عام 2021 مقارنة بعام 2020.

وصرحت وزيرة التجارة والصناعة نيفين جامع أنه تم تسجيل هذه المؤشرات الإيجابية على الرغم من الظروف القاسية التي يشهدها الاقتصاد العالمي بسبب تفشي فيروس كورونا,إلا أن الجهود المبذولة لمواجهة الجائحة منذ بدايتها من خلال الإجراءات العاجلة التي إتخذتها الحكومة عن طريق مبادرات دعم الصناعة وتخفيض أسعار الطاقة والغاز والكهرباء, ومبادرات البنك المركزي في مد فترات السداد, ساهم في دعم الأسواق التصديرية.

اجمالي واردات مصر (بالمليار جنيه)

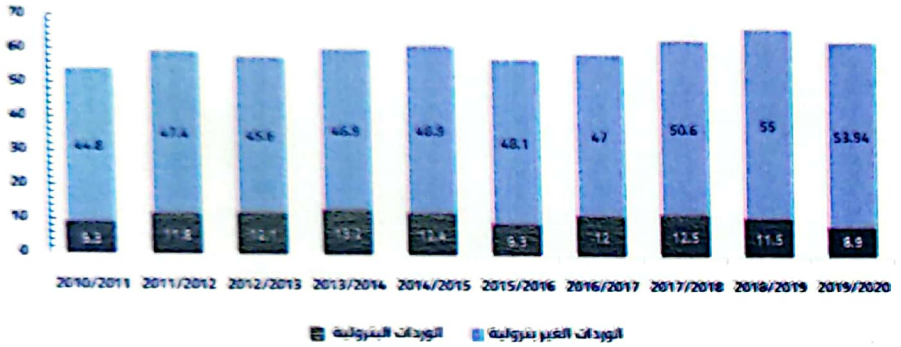

اجمالي صادرات مصر (بالمليار جنيه)

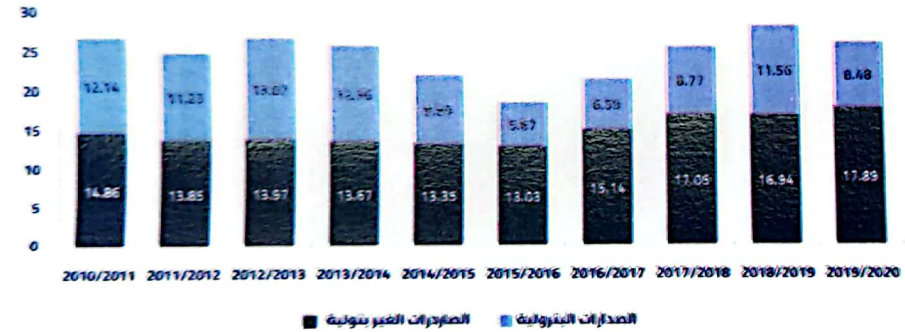

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نبذة عن الاقتصاد المصري (البطالة – الموازنة)

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، ارتفاع معدل البطالة في البلاد إلى إجمالي7.4% خلال الربع الاول من عام 2021، بزيادة قدره0.027% عن الربع الرابع من العام الماضي .

وعزا الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الزيادة إلى تداعيات تفشي فيروس كورونا والإجراءات الوقائية مثل تعليق الأنشطة الدراسية وحركة الطيران وإغلاق المحال جزئياً وحظر المواصلات خلال ساعات الليل.

وكانت أهم الأنشطة الاقتصادية التي فقدت أكبر عدد من العاملين هي تجارة الجملة والتجزئة حيث فقد 624 ألف عامل، يليها التصنيع الذي فقد 596 ألف عامل، كما فقدت خدمات المطاعم والفنادق 469 ألف عامل ، وفقدت خدمات النقل والتخزين 309 ألف عامل، بينما فقدت أنشطة البناء 288 ألف عامل.

كما بلغ عجز الموازنة المصرية 7.90% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2019/20 إنخفاضًا من 8.20% في العام السابق ، حيث أدى فيروس كورونا إلى إنخفاض الإيرادات الضريبية وغير الضريبية بمقدار 124 مليار جنيه، وأنفقت الدولة نحو 63 مليار جنيه لدعم قطاع الصحة والقطاعات المتضررة.

بالإضافة إلى تخصيص 2.8 مليار جنيه لرفع بدل المهن الطبية وتعيين أطباء جدد، كما دبرت الحكومة تمويلًا للسياحة بنحو 5 مليارات جنيه، وقدمت 3 مليارات جنيه لصندوق تنمية الصادرات لدعم المصدرين.

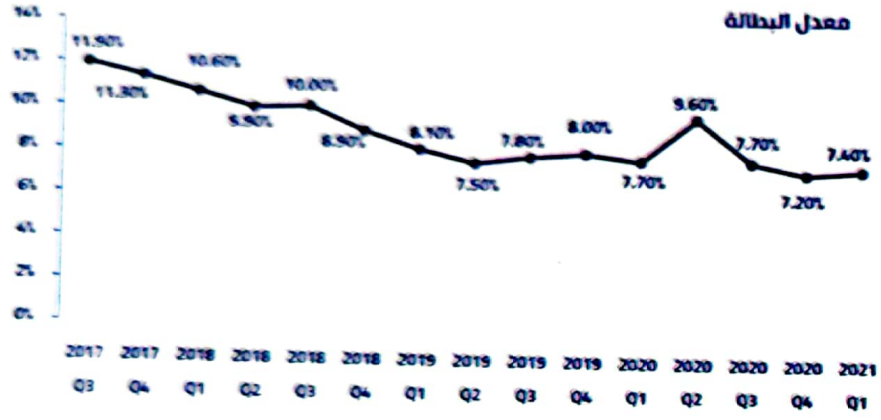

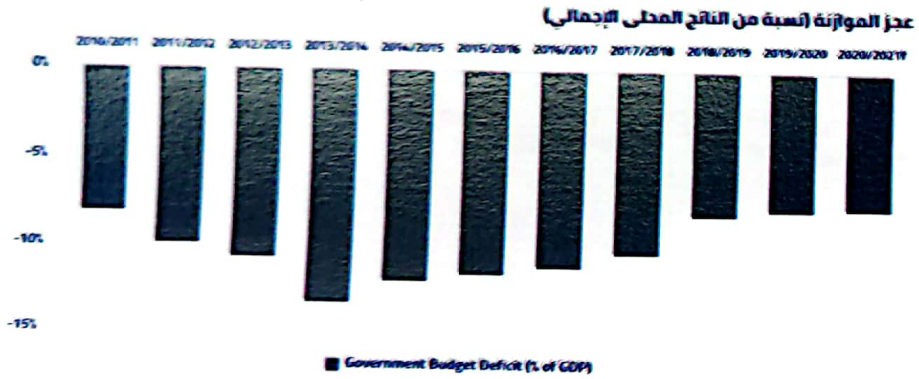

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نبذة عن الاقتصاد المصري(الاحتياطي الأجنبي)

أضافت مصر 150 مليون دولار إلى احتياطياتها من العملات الأجنبية في سبتمبر، مسجلة مكاسب للشهر الرابع على التوالي بعد انخفاضها بنحو 10 مليارات دولار خلال ذروة جائحة كوفيد -19.
وفقًا للبنك المركزي، أرتفعت الاحتياطيات إلى الى 40.58 مليار دولار امريكى فى فبراير 2021 مقابل أن سجلت 40.2 مليار دولار أمريكي في فبراير الماضي.
كما أدى فيروس كوفيد -19 إلى ارتفاع سعر الصرف، نتيجة عدة أسباب مثل انخفاض معدلات الصادرات بسبب حظر الاستيراد في بعض الدول، وتعليق الرحلات الجوية مما أدى إلى انخفاض التدفق السياحي، وندرة العملة الأجنبية، بجانب انخفاض تحويلات المصريين بالخارج.
تعرض الجنيه المصري لضغوط خلال الفترة السابقة ومن المتوقع أن يستمر حتى نهاية العام، لكن مدى تأثير هذه الضغوط يتحدد بقدرة البنك المركزي على دعم العملة بجانب ضبط معدلات التضخم، وضرورة الحفاظ على الاحتياطيات الأجنبية التي تعتبر خط الدفاع الأول في هذه الأزمة.

الاحتياطي النقدي الأجنبي

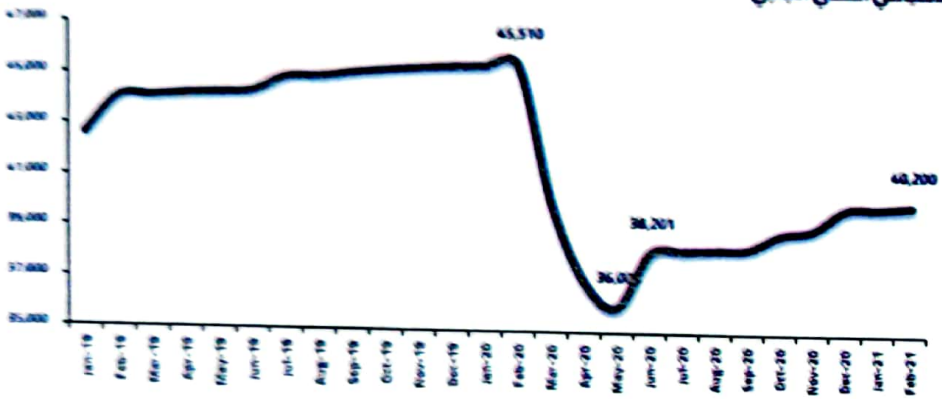

سعر الصرف (الدولار الأمريكي)

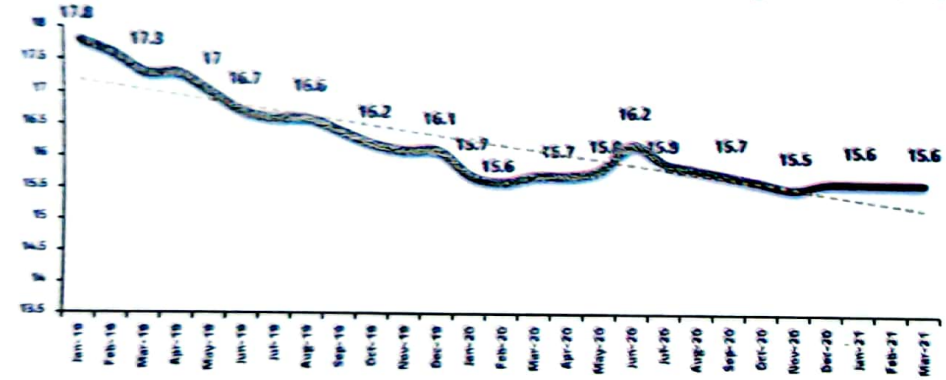

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نبذة عن الاقتصاد المصري(الحساب الجاري – ميزان المدفوعات)

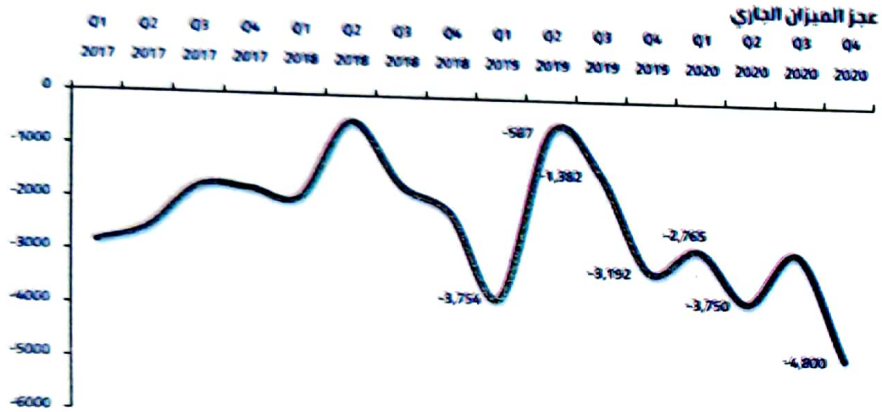

طبقاً لبيانات البنك المركزي، فقد سجل مستوي العجز في الحساب الجاري خلال عام 2020/21 ليصل إلي 11.2 مليار دولار بنهاية الربع الثالث وذلك بإرتفاع عن العام السابق 2019/20 والذي سجل 9.3 مليار دولار، وفقًا لتقرير ميزان المدفوعات الصادر عن البنك المركزي المصري وذلك بالرغم من تداعيات فيروس كورنا.

إرتفع عجز الحساب الجاري في مصر بنسبة 20% ليصل إلى 5.7 مليار دولار في الربع الثالث من عام 2021، انخفاضًا من 4.8 مليار دولار في الربع نفسه من عام 2021.

كما تأثر الحساب الرأسمالي والحساب المالي لميزان المدفوعات بشكل واضح خلال الربع الثاني من العام المالي 2021/2020 و الذى سجل صافى تدفق خارجة بلغ 17.1 مليار دولار مقارنة من العام المالى 2019/2020، والذي سجل صافي تدفق خارجة بلغ 4.1 مليار دولار، بحيث شهد صافي تدفقات مالية في عام2021 فائضا بقيمه 1.8مليار دولار مقابل عجزا بقيمة 5.1مليار دولار بالعام الأسبق 2020 .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نبذة عن الاقتصاد المصري

يوضح الجدول التالى أهم المؤشرات الأقتصادية الحالية والمتوقعة للأداء الأقتصاد المصرى:

إستطاع الأقتصاد المصرى تحقيق معدل نمو إيجابى رغم تحديات الجائحة كورونا, حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى 3.6% خلال العام المالى 2019 /2020 رغم تباطؤ العديد من الأنشطة بفعل تأثير الأزمة من أبرزها: السياحة, والصناعة.

البيان	2018	2019	2020	2021e	2022e	2020e
نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى% العام	5.3%	5.6%	3.6%	2%	3.4%	3.7%
تضخم مؤشر أسعار المستهلكين%	14.4%	9.2%	5.5%	8.9%	9.4%	8.8%
صادرات السلع بمليارات الدولارات	28	29	22	25	27	30
% التغير فى صادرات السلع بالنسبة المئوية	20	2	(22)	11	11	10
صادرات الخدمات مليار دولار أمريكى	24	25	15	19	23	25
واردات السلع بمليارات الدولارات	57.6	66.0	46.1	53.3	59.6	64.2
% التغير فى واردات السلع بالنسبة المئوية	10.0	14.4	(30.1)	15.7	11.8	7.6
واردات الخدمات مليار دولار أمريكى	18.7	13.0	10.7	12.5	14.2	15.9
الحساب الجارى مليار دولار	(6.3)	(10.5)	(13.1)	(13.7)	(13.5)	(13.7)
% من الناتج المحلى الإجمالى	(2.3)	(3.1)	(3.8)	(3.7)	(3.4)	(3.1)
سعر الصرف لكل دولار أمريكى متوسط	17.8	16.8	16.1	17.3	18.1	19.0
الدين الخارجى , إجمالى مليار دولار أمريكى	98.7	113.2	131.5	143.2	153.9	163.9
ميزان الحكومة% من الناتج المحلى الإجمالى	(9.5)	(8.0)	(11.2)	(15.1)	(13.1)	(11.8)
الدين الحكومى الإجمالى% من الناتج المحلى الإجمالى	97.3	91.7	102.4	121.0	122.1	122.5
عدد السكان مليون	98.4	100.4	102.3	104.2	106.1	108.0
نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (الدولار الأمريكى)	2798.4	3349.0	3354.1	3531.8	3789.8	4029.4

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نبذة عن القطاع

ECH هي شركة مساهمة مصرية تأسست عام ١٩٩٥ وتعمل في مجال المقاولات العامة والإنشاءات والتجهيزات الكهروميكانيكية في مشروعات البنية التحتية والمرافق والصناعة والطاقة.

تمتلك الشركة أسطولًا ومعدات ثقيلة متكاملة، وتنفذ أعمالها بفرق فنية متخصصة وفق معايير الجودة والسلامة المهنية.

تعمل الشركة في مشروعات الطرق والكباري، ومحطات الكهرباء، وشبكات الصرف والمياه، والمنشآت الصناعية، وأعمال التجهيزات الكهروميكانيكية.

تحرص الشركة على الالتزام بالمواصفات الفنية والجداول الزمنية المعتمدة، وتقديم حلول عملية تراعي طبيعة الموقع والاشتراطات البيئية.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نبذة عن القطاع في مصر

مصر تعد من اهم المنتجين والمستهلكين للمنتجات الطبية بقيمة 30% في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نظرا لعدد سكانها المتزايد

يعد قطاع صناعة المستلزمات الطبية من القطاعات الواعدة في مصر و الداعمة للاقتصاد القومي حيث حقق معدل نمو عالي جدا خلال العشرة سنوات الاخيرة و يساعد القطاع في نمو العديد من القطاعات الصناعية الأخري مثل صناعات التعبئة والتغليف والورق والطباعة والتعدين

يتراوح حجم السوق المحلي للمستلزمات الطبية في مصر ما بين 7 الي 10 مليارات جنيه

تنتج الشركات المحلية 30% من احتياجات السوق المحلي

يتميز قطاع صناعة المستلزمات الطبية بتنوع منتجاته ونوعية الصناعة التي تمتد من الصناعات النسيجية لإنتاج الأربطة والشاش إلى إنتاج مسامير وشرائح عظمية إلى السرنجات والألبسة الجراحية إلى الأسرة وغرف العمليات والأجهزة والمعدات الدقيقة التي تخدم جميع فروع الرعاية الصحية

هناك تنوع هائل في منتجات القطاع ونوعية الصناعة التي تمتد من الصناعات النسيجية لإنتاج الأربطة والشاش السرنجات والألبسة الجراحية و عدة منتجات أخر

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الصادرات/الواردات لقطاع الصناعات الطبية (2017-2019)

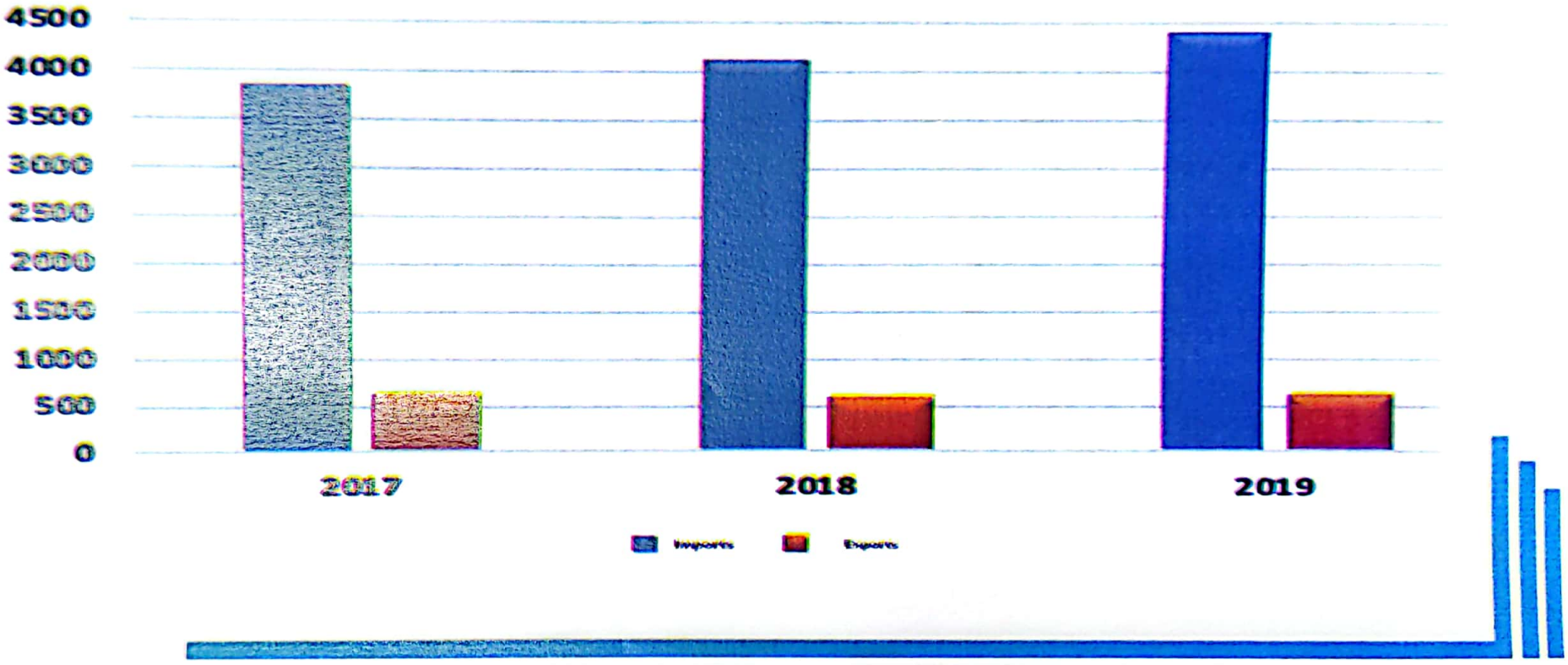

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ECH احصائيات عن القطاع في مصر

يعد قطاع الصناعات الطبية من القطاعات كثيفة استخدام العمالة وسرعة العائد على الاستثمار

- حجم الاستثمار في قطاع الأدوية: 5 مليار دولار
- حجم الاستثمار في قطاع مستحضرات التجميل: 1.5 مليون دولار
- حجم الاستثمار في قطاع الأجهزة الطبية: 921 مليون دولار
- عدد مصانع مستحضرات التجميل: 280 مصنع
- عدد مصانع الأدوية: 150 مصنع
- عدد مصانع المستلزمات الطبية: 330 مصنع
- عدد العمالة في القطاع: 140 ألف عامل

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نبذة عن القطاع

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

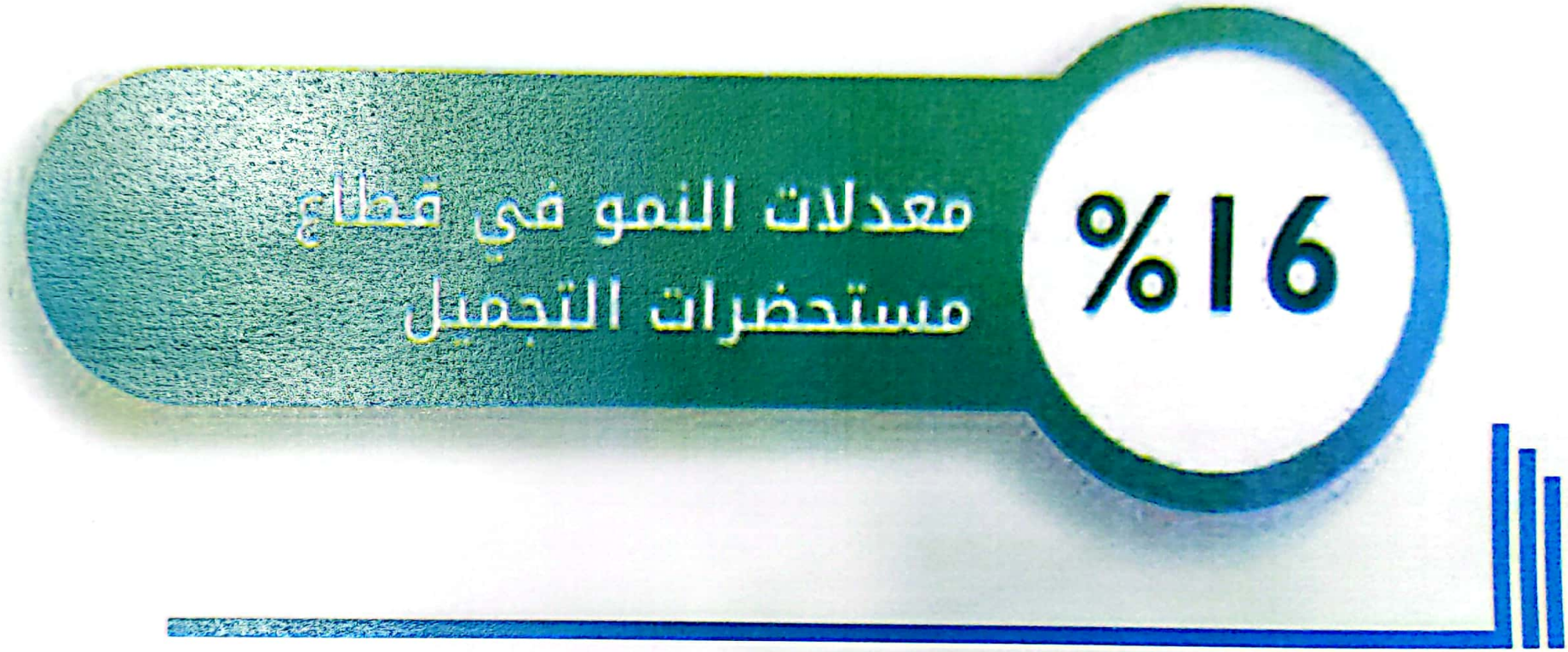

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

آخر تحديثات القطاع

أعلن المجلس التصديري للصناعات الطبية والأدوية، ارتفاع صادرات القطاع لتسجل 632 مليون دولار بالفترة من يناير إلى أغسطس 2022 مقابل 432 صادرات مستحضرات التجميل سجلت قفزة كبيرة لتبلغ مستويات 410 مليون 46.3 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة ارتفاع دولار خلال أول 8 أشهر من 2022 مقابل 193 مليون دولار بزيادة بلغت112% , لافتا إلى أن صادرات الأدوية بلغت 153 مليون دولار في الفترة من يناير إلى أغسطس 2022 مقابل 177 مليون دولار

صادرات الصناعات الطبية ارتفعت بنسبة 11.3 % خلال الفترة من يناير إلى أغسطس 2022 لتسجل 69 مليون دولار مقابل 62 مليون دولار بالفترة نفسها من العام الماضي

إجمالي صادرات القطاع حققت قفزة بنسبة 83 % خلال شهر أغسطس منفردا لتبلغ 86 مليون دولار مقابل 47 مليون دولار، كما ارتفعت الصادرات في يوليو 2022 لتسجل 71 مليون دولار مقابل 39 مليون دولار بزيادة بلغت نسبتها 82%

تشهد الفترة الحالية نقص فى عدد من الأجهزة والمستلزمات، نتيجة عدم قدرة بعض الشركات على استيرادها بسبب زيادة سعر الدولار

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ECH الاتجاه المستقبلي

يتوقع المجلس التصديري، إلى استمرار الطفرة في صادرات القطاع حتي نهاية عام 2022 لتسجل القطاعات التصديرية المختلفة اجمالي ارتفاع يتراوح بين 20 إلى 30% في حالة استمرار الأداء الجيد للقطاع في الآونة الأخيرة

يحرص المجلس التصديري زيادة الصادرات إلى الأسواق الأفريقية في إطار دعم اتجاه الدولة لهذه الأسوق وتحقيق مستهدفات استراتيجية المائة مليار دولارللتوافق مع الاهتمام المقدم من الرئيس عبد الفتاح السيسي لتطوير القطاع الصناعي من أجل الوصول إلي نمو اقتصادي متقدم

تم حل مشكلات القطاع حيث أن معظم المصانع المصرية حاصلة علي شهادة التوافق مع المعايير والاشتراطات الأوروبية (السي اي)، كما أن كثيرا منها حاصل على أعلي شهادات الاعتماد العالمية لجودة الإنتاج الطبي الايزو 13485 , وتتوفر فرص جيدة أمام مصر لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، حيث أن كثيراً من مصانع المستلزمات الطبية بأوروبا تهاجر حاليا إلى خارج القارة لارتفاع تكلفة الإنتاج

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ECH نقاط القوة و الضعف

القوة

سرعة العائد على الاستثمار وقصر فترة الاسترداد حيث لا تزيد عن عامين في بعض المشروعات

امكانية مضاعفة حجم استثماراته, حيث تعمل معظم الشركات باقل من نصف الطاقة القصوي

قرب موقع مصر من الأسواق الرئيسية للمنتجات الطبية وهي أوروبا والمنطقة العربية والسوق الافريقية

يمتلك بعض شركات قطاع صناعة المستلزمات الطبية خبرة كبيرة وسمعة جيدة بالخارج, وهو ما يمكن القطاع من تحقيق طفرة في حجم الاستثمارات والصادرات خلال الفترة المقبلة إذا تم تعميم التجارب الناجحة

الضعف

وجود فجوة بين التصنيع والهيئات التعليمية والبحثية

ضعف الانفاق علي البحث العلمي والتسويق

تدني الانفاق علي التدريب في المؤسسات الانتاجية بشكل عام

عدم وجود قانون لتنظيم التجارب السريرية للمنتجات الجديدة مما يعظم تكلفة اجراء الدراسات في الدول ذات المرجعية وبالتالي تكاليف الابتكار والتطوير

عدم وجود قانون لتنظيم التجارب السريرية للمنتجات الجديدة مما يعظم تكلفة اجراء الدراسات في الدول ذات المرجعية وبالتالي تكاليف الابتكار والتطوير

نقص التسويق الفعال و ضعف الخبرات والمهارات اللازمة للترويج بالخارج, إضافة إلى ارتفاع تكلفة التسويق والاشتراك في المعارض الدولية, مع صعوبة الإجراءات اللازمة للاشتراك في هذه المعارض

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ECH الفرص و المخاطر

الفرص

تواجد فرص الابحاث والتطوير بالكليات العلمية لدعم الاحتياجات البحثية وامكانية الانتفاع بها

سعي الحكومة الي بإعادة هيكلة القطاع من خلال مراجعة القوانين واللوائح الإدارية الحاكمة للنشاط لتنقيتها من أي تضارب أو معوقات تشريعية

تتوفر لمصر فرصة الدخول إلي السوق الافريقي للاستفادة من الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين مصر والبلاد الأفريقية مثل (الكوميسا والتكتلات الاقتصادية)

زيادة سعر الدولار تجعل المنتجات المحلية ارخص للمستهلك الأجنبي و تسهل الاستثمار الخارجي في مصر

تنامي ثقافة دعم المنتج المحلي والاقبال عليه نظرا لارتفاع اسعار الاستيراد وبالتالي زيادة تكاليف المنتج المستورد

تتوفر فرص جيدة أمام مصر لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، حيث أن كثيرا من مصانع المستلزمات الطبية بأوروبا تهاجر حاليا إلى خارج القارة لارتفاع تكلفة الإنتاج

المخاطر

الاوضاع الامنية في المنطقة خاصة في الدول الافريقية

اجراءات التسجيل والتداول داخل الاسواق الاجنبية

المنافسة العالية من دول شرق اسيا خاصة الصين مع ارتفاع الجودة لديهم بالمقارنة جودة الصناعة و فارق الخبرة بين العمالة المصرية و الأجنبية

وجود قصور في تطبيق بعض الاتفاقيات التجارية الموقعة بين مصر وعدد من الدول الأفريقية خاصة الكوميسا حيث إن عدداً من الدول الأعضاء، لا تطبق الإعفاء الجمركي على البضائع المصرية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ECH الحقن الطبية

يتجه العالم باتباع توصيات منظمات الصحة بالتوجه لاستخدام تلك السرنجات فى عمليات العلاج بغرض التقليل من الامراض المنقولة من خلال إعادة استخدام الحقن لاكثر من مريض

يتجه السوق المصري لتصنيع الحقن الذكية لتلبية الاحتياج المحلي أولا و تصدير ما يفيض عن ذلك الى الأسواق الخارجية

الحقن الذكية ذاتية التدمير تستخدم لمرة واحدة فقط, ويكون من الصعوبة امكانية تكرار الحقن بها, وتوجد فى بعض الأنواع نقطة ضعيفة فى المكبس (الذراع البلاستيكى الذى يدفع العلاج داخل الحقنة), تؤدى إلى كسرها, إن حاول المستخدم أن يجذب المكبس بعد استعمالها لأول مرة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاختبار الإيجابي

تظهر خطوط حمراء

الاختبار السلبي

لا تظهر خطوط حمراء

الضوابط الداخلية

تظهر خطوط حمراء في منطقة التحكم

الاختبار غير صالح

لا تظهر خطوط حمراء في منطقة التحكم

الضوابط الخارجية

يُستخدم الضوابط الخارجية للتأكد من أن الاختبار يعمل بشكل صحيح. يحتوي الضابط الخارجي على مواد كيميائية تحاكي نتيجة إيجابية، ويجب أن تظهر خطوط حمراء في منطقة التحكم والمنطقة المختبرة. إذا لم تظهر هذه الخطوط، فقد يكون الاختبار قد عمل بشكل صحيح أو قد تكون المواد الكيميائية قد تلفت.

يستخدم الضوابط الخارجية لضمان دقة نتائج الاختبار. يجب استخدام ضابط خارجي واحد لكل دفعة من الاختبارات المستخدمة في المختبر.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قائمة المركز المالي

	2021
الأصول غير المتداولة	
الأصول الثابتة (بالصافي)	27,446,625
مجموع الأصول غير المتداولة	27,446,625
الأصول المتداولة	
المخزون	
عملاء واوراق قبض	
نقدية بالبنوك والصندوق	763,077
إجمالي الأصول المتداولة	763,077
إجمالي الأصول	28,209,702
حقوق الملكية	
رأس المال المصدر والمدفوع	6,000,000
الاحتياطي القانوني	
تعديل الاصول	
خسائر مرحلة	
خسائر العام	(46,745)
إجمالي حقوق الملكية	5,953,255
الالتزامات غير المتداولة	
قروض من البنوك	9,700,000
إجمالي الالتزامات غير المتداولة	9,700,000
الالتزامات المتداولة	
بنوك دائنة وتسهيلات بنكية	
موردين واوراق دفع	12,556,447
إجمالي الالتزامات المتداولة	12,556,447
إجمالي حقوق الملكية والالتزامات	28,209,702

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

افتراضات التقييم : طريقة مضاعف القيمة الدفترية

منهج السوق

تم حساب مضاعف القيمة الدفترية وفقاً لمضاعفات متوسط قطاع المنسوجات المقيدة في البورصة المصرية (كمثيل للقطاع مقيد في بورصة المصرية)

name	P/B
سبينالكس	0.3
العربية وبوليفار	1.79
MEDIAN	1.045
قيمة حقوق الملكية 2021	5,953,255
القيمة العادلة حقوق الملكية	6,221,151

شركة إيليت للاستشارات المالية
عن الأوراق المالية
س ت ٢٤٤٢٣٥ ب ف ٠٤٨-٣٥٦-٥٦٠
رقم القيد فى سجل المستشارين الماليين ٧
ترخيص هيئة الرقابة المالية ٧٨٤

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

افتراضات التقييم : طريقة صافي الاصول الثابتة

تم تقييم شركة بانف للاقمشة غير المنسوجة باستخدام طريقة صافي قيمة الاصول : بلغت القيمة السوقية لاصول الشركة وفقا لتقرير المقيم العقاري والفني في ديسمبر 2022 مبلغ 39,161,500
وبذلك تحقق الشركة ارباح فروق اعادة تقييم بمبلغ 11,714,875 جنيه مصري
وبذلك يصبح مبلغ قيمة حقوق الملكية بعد التعديلات علي المركز المالي 17,668,130

	2021	ad	2021 ad
الأصول غير المتداولة			
الأصول الثابتة (بالصافي)	27,446,625	11,714,875	39,161,500
مجموع الأصول غير المتداولة	27,446,625	11,714,875	39,161,500
الأصول المتداولة			
عملاء واوراق قبض	763,077	-	763,077
نقدية بالبنوك والصندوق			
إجمالي الأصول المتداولة	763,077	-	763,077
إجمالي الأصول	28,209,702	11,714,875	39,924,577
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر والمدفوع	6,000,000	-	6,000,000
الاحتياطي القانوني	-	-	-
خسائر مرحلة	-	-	-
خسائر العام	(46,745)	-	(46,745)
فروق اعادة التقييم		11,714,875	11,714,875
إجمالي حقوق الملكية	5,953,255	11,714,875	17,668,130
الالتزامات غير المتداولة			
قروض من البنوك	9,700,000	-	9,700,000
إجمالي الالتزامات غير المتداولة	9,700,000	-	9,700,000
الالتزامات المتداولة			
موردين واوراق دفع	12,556,447	-	12,556,447
إجمالي الالتزامات المتداولة	12,556,447	-	12,556,447
إجمالي حقوق الملكية والالتزامات	28,209,702	11,714,875	39,924,577

شركة إيليت للاستشارات المالية
عن الأوراق المالية
س ت ٢٤٤٢٣٥ ب ض ٠٤٨ - ٣٥٦ - ٥٦٠
رقم القيد في سجل المستشارين الماليين ٧
ترخيص هيئة الرقابة المالية ٧٨٤

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التقييم :القيمة العادلة

وفقا للمتوسط المرجح لطرق التقييم قد بلغت القيمة العادلة للشركة 17,668,130 ولكن بعد خصم نسبة 10%
سيولة تصبح القيمة العادلة 15,901,317

	Value	Weight	Value After Weight
NET ASSET VALUE	17,668,130	100%	17,668,130
Total Equity Value in 2021			**17,668,130**
Equity Value After 10% liquidity discount			**15,901,317**

شركة إيليت للاستشارات المالية
عن الأوراق المالية
رقم القيد فى سجل المستشارين الماليين ٧
ترخيص هيئة الرقابة المالية ٧٨٤

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

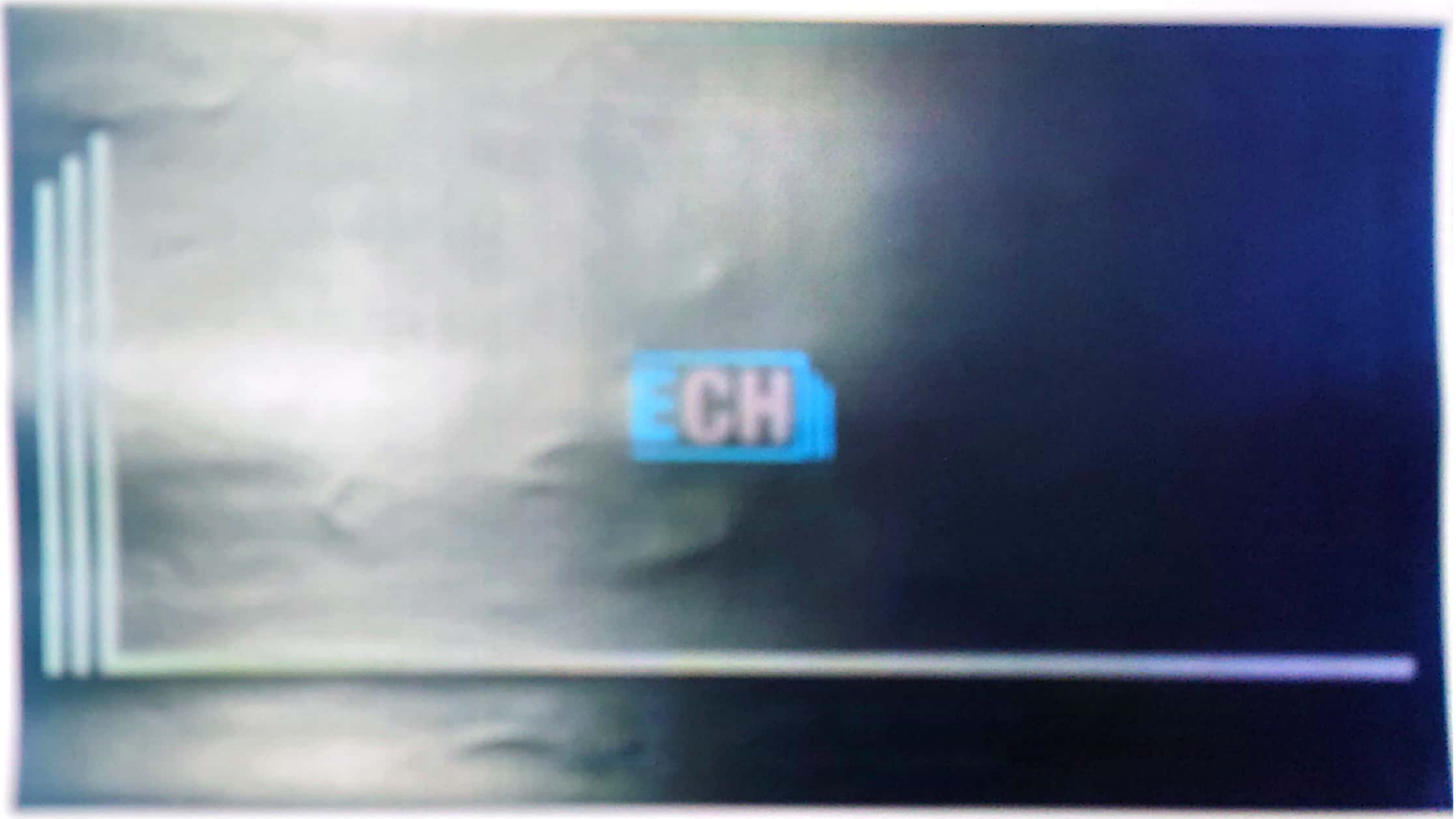

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner